

## المبسوط

بحنس فرهنه بجنس آخر فهو تقيد مفید لأنه يتعرّض على المعير أداء جنس دون جنس وكان مقصوده من التقييدات يتمكن من غير ملکه بأداء الجنس الذي هو متيسر عليه وكذلك إن أمره أن يرهنه من رجل فرهنه من غيره لأن هذا التقيد مفید فالناس يتفاوتون في الحفظ وأداء الأمانة وكذلك لو قال ارهنه بالكوفة فرهنه بالبصرة لأن هذا التقيد مفید فقد يرضي الإنسان بأن يكون ماله في بلدة دون بلدة ومتى صار مخالفًا فإنه يصير ضامناً قيمة وللمعير الخيار إن شاء ضمن المستعير وتم عقد الراهن بينه وبين المرتهن وإن شاء ضمن المرتهن ورجع المرتهن بما ضمن وبالدين على الراهن وقد بينما ذلك في الاستحقاق ولو استعار ثوباً ليرنهن عشرة فرهنه بعشرة وقيمة عشرة أو أكثر فهلك عند المرتهن بطل المال عن الراهن لأن الاستيفاء قد تم بهلاك الراهن ووجب مثله لرب الثوب على الراهن لأنه قبض الثوب وسلمه برضاه وكذلك يمنع وجوب ضمان العيب ولكن صار قاضياً دينه بهذا القدر من ماليته ومن قضى دينه بمال الغير يضمن له مثل ذلك المال وكذلك لو أصابه عيب ذهب من الدين بحسابه ووجب مثله لرب الثوب على الراهن لأنه صار قاضياً لهذا القدر من الدين بماله والجزء معتبر بالكل فإن كان الثوب يساوي خمسة وهو رهن بعشرة فأعسر الراهن ولم يجد ما يفتكه به ثم هلك الثوب في يد المرتهن ذهب بخمسة وعلى الراهن خمسة للمرتهن وهو مقدار الزيادة على قيمة الراهن من الدين وهي خمسة لرب الثوب لأنه صار موفياً خمسة من دينه بمالية ثوبه فيغرم له مثله ولو كانت قيمة مثل الدين وأراد المعير أن يفتكه حين أعسر الراهن لم يكن للمرتهن أن يتمتنع من دفعه إليه إذا قضاه دينه بخلاف ما إذا تبرع أجنبى بقضاء الدين فلصاحب الدين أن لا يفتكه منه لأن المعير بالإيفاء هنا يقصد تخلص ملکه فكان بمنزلة المديون الذي يقصد بالإيفاء تفريح ذمته فأما الأجنبى فلا يقصد تخلص ملکه ولا ذمته بل هو متبرع على الطالب فله أن لا يقبل تبرعه .

توضيحه أن المرتهن هنا رضي باستيفاء دينه بملك الغير فلا فرق في حقه بين مالية الراهن وبين مال آخر يعطيه وهو في الإباء بعد الرضا يكون متعيناً وبهذا الحرف يرجع المعير على الراهن بما أدى عنه لأن الراهن رضي بأن يصير دينه مقضياً بملك المعير على وجه يرجع عليه بمثله وهو إذا هلك الراهن فلا فرق في ذلك بين مالية الراهن وبين مال آخر يؤديه ولو هلك ثوب العارية عند الراهن قبل أن يرهنه أو بعد ما أفتكه فلا ضمان عليه فيه لأن حفظه العين في الحالين بإذن المالك وبالهلاك قبل الراهن أو بعد الفكاك لا يصير قاضياً شيئاً من دينه بماليته

